المحاضرة الثالثة:

الاقتصاد الجزائري

وتجربته التنموية

الاقتصاد في الجزائر

يتميز الاقتصاد في الجزائر بأنه ريعي، يعتمد أساسا على البترول والغاز من حيث البنية والشكل، وهذا أدى بالضرورة إلى كثير من الاختلالات الاقتصادية.. كالتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري، والأثر السلبي الكبير هو انعدام فاعلية التنمية الإقتصادية ، وبالتالي غياب كلي للاستثمارات.. سواء كانت داخلية أو خارجية .

نشأة وتطور الاقتصاد الوطني

1-مرحلة التسيير الذاتي: 1962_1966

بعد الاستقلال، خرجت الجزائر باقتصاد مدمر ومخرب على مختلف المستويات، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

فأمام هذه الوضعية كان لزاما أن تتخذ الجزائر المستقلة حلا، والمتمثل في فكرة التسيير الذاتي، التي لم تكن في حقيقة الأمر نتيجة تفكير عميق، بل استجابة عفوية لتلك الظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي فرضت العمل بهذا النمط ، لكن هذا النمط من التسيير لم يدم طويلا حتى عوض بنمط آخر نتيجة تلك القرارات التي أكدت على سياسة التأميمات...

2-مرحلة التسيير الاشتراكي:

ارتبطت هذه المرحلة بمفهوم "النظام الإشتراكي، الذي ارتكز على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من جهة، وتدخل الدولة كاملا في الاقتصاد من جهة أخرى، مبدأ التخطيط المركزي.

بالرغم من هذا، إلا أن هذا الوضع أدى إلى العجز المالي الذي عرفته المؤسسات الوطنية الاشتراكية التابعة للدولة الجزائرية .

أصبحت تلك المؤسسات عاجزة وبدون قدرة مالية منتجة ذاتيا، ولا فائضا ماليا ...، ولكنها استمرت، بفضل الأموال البنكية القادمة من الريع البترولي والغازي.

3-مرحلة اقتصاد السوق:

لم يتمكن القائمون على شؤون الحكم إرساء نظام اقتصادي جديد، وذلك لبقاء هيمنة وسيطرة اعتماد اقتصاد يقوم على الريع البترولي .

لذلك شهد الاقتصاد رغم تسميته باقتصاد السوق هزات عدة نتيجة سوء التسيير، وتسريح العمال، وغلق المصانع والمؤسسات، وتدهور العملة بشكل.

و اقع الاقتصاد الوطني قبل الاستقلال

لقد كان الاقتصاد الجزائري تابعا للاستعمار الفرنسي، حيث أن 85%من الصادرات كانت موجهة لفرنسا، بينما 81%من الواردات كانت تأتي للجزائر من فرنسا.

ترتب عن الوجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري، من خلال السياسات الاقتصادية التالية:

1-السياسة الزراعية:

اعتمد الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة على الزراعي والرعي بشكل كبير.

-نظرا لاحتلال الأراضي الزراعية أهمية من برنامج وخطط المستعمر الفرنسي، بدأ في مصادرة الأراضي من أصحابها، من خلال ترسانة من القوانين، أهمها:

- **قرار1830:** أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة أملاك المسلمين ذوي الأصول التركية والأراضي التي هي وقف للمساجد والأعمال الخيرية.
- **قرار1833:** أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لأصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.
- **الأمر الصادر1844:** أقر بيع أراضي الوقف.
- **قانون المستثمرات الفلاحية:** سمح للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي.
- **قانون الغابات:** صدر في 1874-1885-1903، هدفه منع استغلال الغابات من قبل الجزائريين.

2-السياسة التجارية : عرفت هدفين:

***-السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية:**

-اصدار قوانين وحدت الجزائر مع فرنسي:1851-1867، وكان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.

-حرمان الجزائر من حماية صناعتها وحرفها الوطنية.

-احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية لتسهيل عملية التصدير.

***-تصدير رؤوس الأموال:**

-احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها.

-ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة.

3-السياسة الصناعية:

سيطر المستعمر على السياسة الصناعية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الفرنسي:

-اعطاء الأهمية للصناعات التي تختص بتحويل المواد الزراعية والصناعية والميكانيكية الكهربائية والنسيج.

-تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

-برمجة المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير

4-السياسة النفطية:

وضع المستعمر جل اهتماماته على السيطرة على النفط الجزائري، من خلال التنقيب عن النفط بقيادة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر «سنريبال» سنة1948، وبدأت 1955 بعد اكتشاف أول حقل –حقل عجيلة-، ثم تواصلت الاكتشافات في الصحراء الكبرى.

غير أن هذه السياسة تلاشت بسبب:

-قوة المقاومة الجزائرية.

-إعلان جبهة التحرير الوطني في 1957، أن الجزائر لن تلتزم بأي اتفاقية أو معاهدة تعقدها فرنسا باسم الجزائر.

-تأييد الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية في استغلال النفط الجزائري.

و اقع الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال

تركت فرنسا الاقتصاد الجزائري في حالة مزرية....

كانت أيضا الخزينة العمومية فارغة بسبب تهريب الأموال.

-1962-1965: لم تكن هناك رؤية اقتصادية واضحة، لذا اتخذت الجزائر سياسة تسيير مؤقتة من أجل ضمان المستثمرات الفلاحية والوحدات الصناعية الصغيرة، من خلال اجراءات، أهمهما:

-تأميم البنك الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية وتعويضها بالعملة الجزائرية 1963.

-تأميم أراضي المعمرين وتسييرها ذاتيا بموجب مرسوم مارس 1963.

-البدء في استرجاع الثروات الطبيعية ومشاركة الأجانب نسبة لا تتعدى 40%.

-تأسيس شركات وطنية، أبرزها سوناطراك 1963، مهمتها نقل وتسويق المحروقات.

الاقتصاد الوطني في فترة النظام الاشتراكي

- **التخطيط المركزي:** تحكمت الدولة في كل وسائل الإنتاج والسلطة.
- السياسة الاقتصادية تم تنظيمها على شكل مخططات تنموية، أبرزها:

***-فكرة الصناعات المصنعة: 1966-1979:** يعتبر كل من **فرانسوا بيرو/ François Perroux** ، وتلميذه **ديستان بارنيس/ G.Destanne de Bernis** بمثابة المنظرين الرئيسين لاستراتيجية التصنيع في الجزائر، حيث كان يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو اعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي إلى إعادة هيكل الاقتصاد. كان **الهدف** منها:

- **خلق سوق وطني:** والإبقاء على الانفتاح على السوق الخارجي، من خلال استيراد التكنولوجيا وتصدير المحروقات والانتاج الزراعي وتطوير التراكم رأس المال، وضمان الاستقلالية المالية للجزائر، خلق فائض زراعي، والقضاء على البطالة وتنمية الريف.

أهمية سياسة الصناعات المصنعة خلال المرحلة الاشتراكية :

اعتمدت **السياسة الاقتصادية** في الجزائر خلال هذه المرحلة على:

*- سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي؛

*-جعل وسائل الإنتاج ملكية عامة؛

*-الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والانضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

تم التركيز على بناء قاعدة اقتصادية متينة

↓

الصناعات الثقيلة

↓

حجر الزاوية في مسار التنمية الاقتصادية.

نجاح هذه الاستراتيجية الصناعية مرتبطة بالدورالذي تقوم به الدولة.

تميزت السياسة التنموية الاقتصادية بعد 1965:

*-الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد تنموي جديد: تبني النظام الاشتراكي =التخطيط المركزي، مبدأ التدخل في الاستثمارات الإنتاجية.

*-محاولة تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي= ذلك هذه الاستراتيجية في شكل مخطط اقتصادي شامل طويل المدى إلى غاية 1980(خطط اقتصادية ثلاثية ورباعية).

*-تأميم جميع البنوك والأجهزة المالية 1966 واحتكارها من قبل الدولة، ب وج، ب خ ج ، ق ش ج، تأميم الشركات البترولية ...

*-تحسين وتنظيم القطاع الزراعي وزيادة الطاقة الإنتاجية ....

أ *-السياسات الاقتصادية من 1967-1979: (عهد بومدين)

تعتبر سنة 1967 بداية تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، حيث بنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية,

حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية:

1-المخطط الثلاثي 1967-1969؛

2-المخطط الرباعي الأول 1970-1973؛

3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977؛

التصحيح الهيكلي الأول

4- بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979.

ب *-السياسات الاقتصادية من 1979-1988:(عهد بن جديد)

التصحيح الهيكلي الثاني

*- المخطط الخماسي الأول: 1980-1984

*-المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989

الاقتصاد الوطني في فترة اقتصاد السوق الإصلاحات الاقتصادية

***-أسباب التحولات الاقتصادية :**

-التغيرات بعد أزمة البترول 1986 فشل التخطيط المركزي

-سوء التصرف للمؤسسة الاقتصادية من حيث الإمكانات والوارد المتاحة، كالتبذير والاختلاس وإهمال الكفاءات، وانعدام المراقبة...

-بفعل عدة ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية شهد الاقتصاد الوطني العديد من الأزمات، أبرزها: **أزمة المديونية الخارجية:** تم خلالها تطبيق حزمة من الإصلاحات، بتوصيات من صندوق النقد الدولي، تضمنت الخوصصة وإعادة الهيكلة، تحرير السوق، خفض الدعم العمومي،...

-أزمات اقتصادية: ارتفاع حجم البطالة، انحفاض معدلات النمو، ...

- النتيجة هو الانتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد السوق= نموذج اقتصادي جديد هو النظام الليبيرالي.

من الأسباب التي أدت إلى هذا التحول الاقتصادي:

- 1/ كثرة المشاريع الإقتصادية لميزانية الدولة.
- 2/ برمجة عدة مشاريع اجتماعية (المدارس، قطاع الصحة، ... إلخ) لكن بإهمال دراسة المردودية المالية والاقتصادية المنتظرة.
- 3/ الاعتماد الكلي للدولة على مصدر واحد للتمويل (المحروقات).
- 4/ إهمال الدور الاقتصادي للدولة.
- 5/ فشل السياسات الضرورية للتنمية الإقتصادية.
- 6/ سياسة الأسعار، سياسة الأجور، سياسة الاستثمار، ... إلخ.

الملاحظ: تغلب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي؟

	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	السنة
مؤشرات	93	96	98	101	105	97	94	90	إنتاج فلاحي
	162	165	161	164	175	152	140	125	إنتاج صناعي
ملايير دولار	847	900	1640	1660	2819	1464	1880	2422	سيولة نقدية
بين د.ج و$	7.60	5.91	4.84	4.70	5.02	4.98	4.78	4.59	سعر الصرف

الوضعية الاقتصادية قبل الإصلاحات في الجزائر

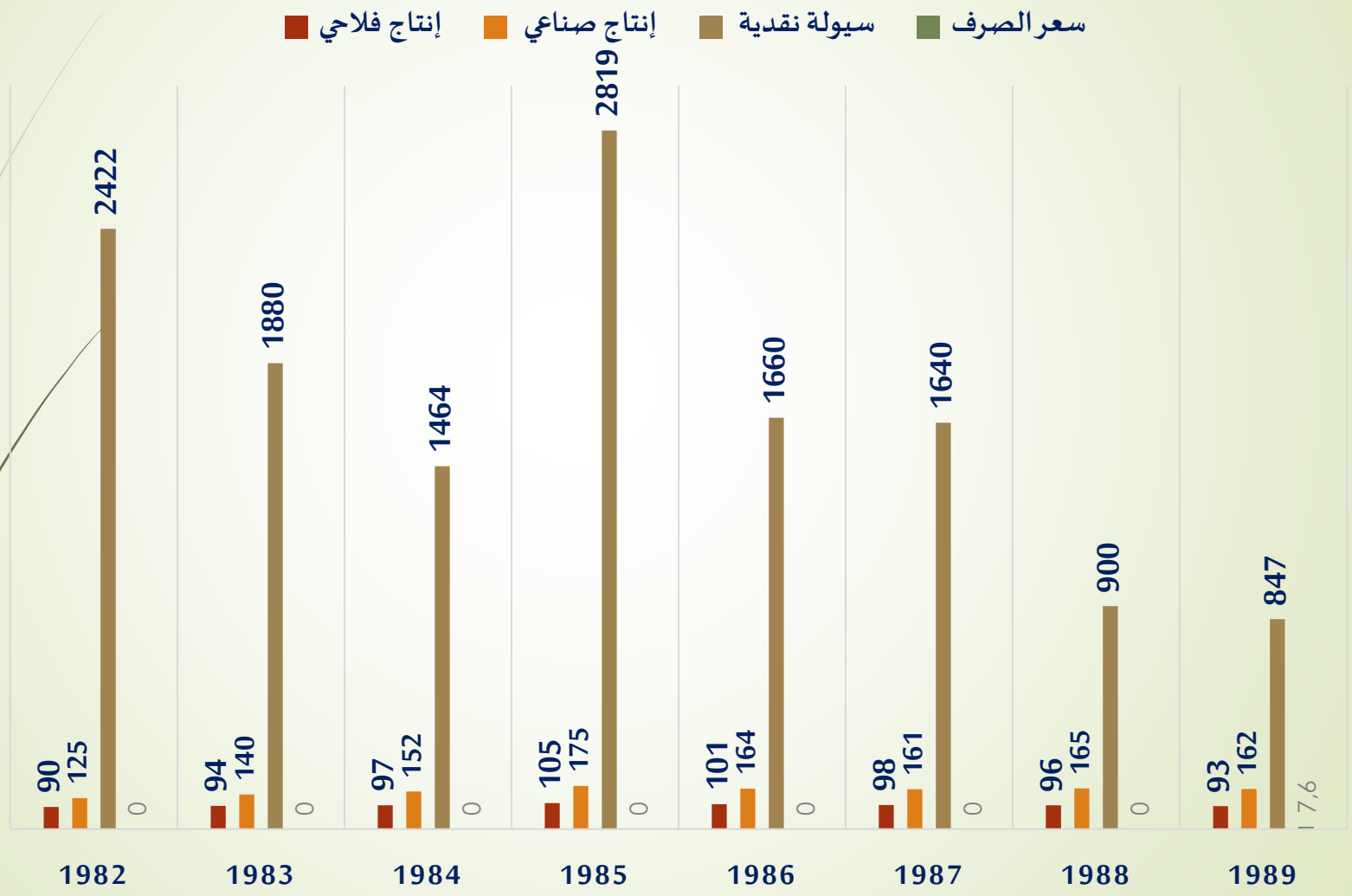

أهم الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري:

1- **في الميدان التجاري:** تم تحرير التجارة الداخلية والخارجية بقضاء على احتكار الدولة لهذا الميدان والسماح بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في العمليات التجارية مع احترام القوانين الداخلية.

2- بالسياسة**التسعيرية:** تحرير الأسعار والتزامها بقانون العرض والطلب، أي حسب تطور الأسعار الدولية.

3- **في الميدان البنكي:** إصدار قانون جديد في سنة 1990، وهو قانون النقد والقرض الذي يحدد صلاحيات كل جهاز في نظام المصرفي (دور البنك المركزي، الخزينة، البنوك التجارية، ....، إلخ).

4- **في الميدان الصناعي:** إدماج القطاع الخاص المحلي وحتى الأجنبي في تسيير الميدان الصناعي، وذلك بسماح تطور القطاع الصناعي في الجزائر، لكن هذا لا يعني تخلي الدولة عن تسيير بعض المؤسسات الاستراتيجية مثل: سونطراك، سونلغاز، ....، إلخ.

5-في الميدان الفلاحي: لم يكن هناك أي تغيير جذري بعد الإصلاح الأول في سنة 1987 الذي ينص على توزيع أراضي قطاع العام على شكل تعاونيات، لكن المشكل العقاري مازال مطروح بالنسبة إلى هذا القطاع.

6- في جانب الاستثمار: تميز هذا الإصلاح بقضاء على احتكار الدولة والسماح للقطاع الخاص وحتى القطاع الأجنبي المساهمة في مشاريع استثمارية إلى جانب خلق وكالات لتدعيم الاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمار.

7-الإصلاح الضريبي: الشيء المميز هو تغيير النظام الجبائي السابق مع نظام آخر يتمشى مع ميكانزمات اقتصاد السوق كإنشاء الرسوم على القيمة المضافة.

8- في الميدان الجمركي: بحيث أصبحت هذه السياسة تعتمد كذلك على قوانين اقتصاد السوق خاصة في عملية مراقبة التصدير والإستراد.

-بفعل عدة ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية شهد الاقتصاد الوطني العديد من الأزمات، أبرزها:

- **-أزمة المديونية الخارجية:** تم خلالها تطبيق حزمة من الإصلاحات، بتوصيات من صندوق النقد الدولي، تضمنت الخوصصة وإعادة الهيكلة، تحرير السوق، خفض الدعم العمومي،...

- غير أن الاقتصاد الوطني يبقى لحد الآن يواجه العديد من التحديات والرهانات، كما يشهد على العديد من المخاطر.

- تتعدد وتتنوع المخاطر والتهديدات على الاقتصاد الوطني، وتتباين تأثيراتها حسب الظروف والمتغيرات السائدة في الاقتصاد، وهي تهديدات متعلقة أساسا بالأمن الوطني، لا سيما في عصر العولمة ومختلف صورها وتداعياتها. = من هنا أعطيت أهمية بالغة للأبعاد الاقتصادية في إعداد السياسات العامة الأمنية والدفاعية.

-كانت هذه السياسة واضحة في الجزائر، عندما سقطت أسعار النفط في الأسواق الدولية في منتصف الثمانينات، ونتج عنها أزمة اقتصادية، تجسدت في بداية التسعينات، وترتبت عنها صعوبات للاقتصاد الوطني:

-تهديد المصالح الاقتصادية الحيوية للدولة: (ظاهرة الإرهاب)

تأثيراتها: العمليات الإرهابية أربكت المسار التنموي في الجزائر، وأضعفت معدلات النمو الاقتصادي، مما انعكس سلبا على الاستثمارات الأجنبية في الميادين الاقتصادية المختلفة. (حادثة تيقنتورين 2013)

-الفساد: من أهم تأثيراته على النمو الاقتصادي، هو توقف الاستثمارات المحلية والأجنبية، انعدام الثقة في السلطة الحاكمة، عدم قدرة الدولة على أداء مهامها ودورها التنموي.

-اختلال التوازن الاقتصادي: (العرض الكلي والطلب الكلي) (التضخم والركود الاقتصادي)

معدلات التضخم في الجزائر

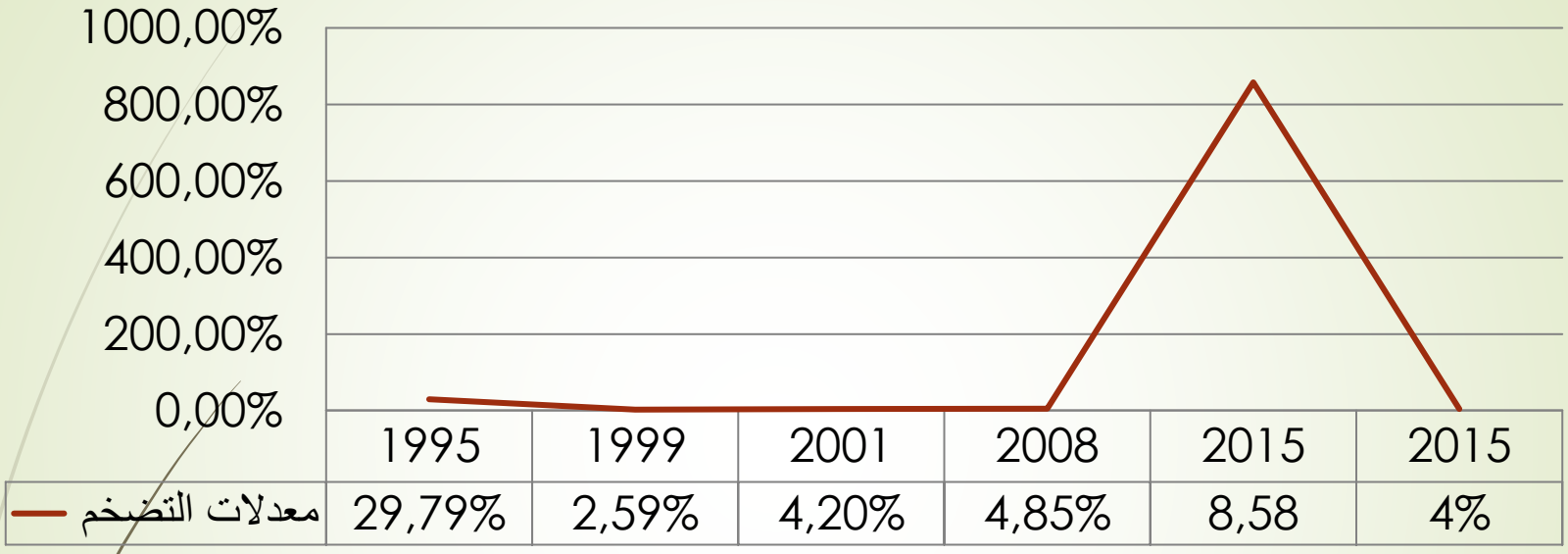

	1995	1999	2001	2008	2015	2015
معدلات التضخم	29,79%	2,59%	4,20%	4,85%	8,58	4%

التباين في النسب يوحي **بعدم استقرار الاقتصاد الوطني وعدم توازنه**، الذي ظل غالبا مرتبطا **مداخيل المحروقات ونفقات الدولة** و إيراداتها.

-**عجز الموازنة العامة:** في الجزائر هذا العجز يظهر بشكل مستمر ومتفاوت من سنة إلى أخرى، لا سيما بعد تدهور أسعار النفط، في ظل تآكل احتياطي الصرف وتراجع قيمة الدينار وتزايد الإنفاق العام للخزينة العمومية، ونقص مداخيل الصادرات مقابل الواردات (العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات).

-**تهديدات الأمن الطاقوي:** الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للموارد الطاقوية: البترول والغاز، فأمن الطلب على مواردها هي من العناصر المهمة، يسهم النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الوطنية، مداخيل البترول والغاز 36% من الناتج المحلي الإجمالي، و65% من مداخيل الدولة، وتشكل 3% من القوة العاملة، مما يجعل اقتصادها ريعيا.

-**تهديدات تمس الجانب غير المادي للاقتصاد الوطني:** تزايدت بسبب الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ما يسمى بالجوسسة الاقتصادية، التي قد تم بعض المؤسسات الاقتصادية وكذا الأجهزة الأمنية، وانتشرت هذه التهديدات في الوقت الراهن نتيجة فتح الأسواق الاقتصادية والمالية وتطور المواصلات ووسائل الاعلام والاتصال.